

لقاء مع السيد/ عمرو الجارحي- وزير المالية

يحاوره: ريتشارد بانكس- مستشار تحرير مؤتمرات يورو موني

ريتشارد: في البداية أود أن أشكر معالي الوزير على قدومه اليوم، ونسأله عن شعوره بعد سنة على توليه منصبه؟ وما الذي تحقق خلال الفترة الماضية؟

الوزير: مع مرور السنة الأولى لي في هذا المنصب، تمت العديد من الأشياء والقرارات المهمة، ومنها اقرار قانون القيمة المضافة في شهر نوفمبر الماضي، حيث شهدت أول عشرة أيام من نوفمبر الاتفاق مع صندوق النقد الدولي فكان شهر مشهود. ففي صباح يوم 3 نوفمبر 2017 قام البنك المركزي بتعويم الجنيه المصري، وقمنا بعده مباشرة بتحريك أسعار الوقود، وأطلقنا برنامج للإصلاح الاقتصادي لمدة ثلاث سنوات. وفي هذا الوقت كان البنك المركزي والقطاع المصرفي يعاني من نقص العملات الأجنبية. لقد كانت نقطة انطلاق صعبة ولكنها ضرورية في مسيرتنا. ولكن بعد تعويم الجنيه، تمكنا من القضاء على السوق السوداء.

إن عملة أي دولة تعكس الوضع السياسي والاقتصادي للدولة، ولكننا بعد هذه القرارات تمكنا من العودة للوضع الطبيعي. وبالنسبة للدعم، اتخذت الحكومة اجراءات هامة طال انتظارها لرفع الدعم، وقمنا بوضع خطة بدأت في 2014 لرفع الدعم عن الوقود، وكانت لنا سياسة واضحة في التعامل مع الدعم وكان هناك برنامج تكافل وكرامة الذي يعمل على عدم تعرض الفئات الفقيرة للأثار السلبية للإصلاح الاقتصادي

ريتشارد: خلال زيارتي السابقة لمصر، ومنذ أكثر من 20 عاماً، كان الدعم هو الموضوع الرئيسي الذي يتحدث فيه الجميع كأحد أهم معوقات النمو والإصلاح الاقتصادي، فما هو الاختلاف الآن؟

الوزير: كان وزير المالية السابق يتحدث عن الدعم، ولكن النظام السابق لم تكن لديه جرأة اتخاذ اجراءات الإصلاح الاقتصادي والتعامل مع قضية الدعم. وفي الفترة من 2003 حتى 2014، وصلت فاتورة الدعم إلى 700 مليار جنيه، وهو مبلغ كبير خاصة مع معدلات الإنتاجية الثابتة، وإنتاجنا من البترول 700 برميل في اليوم، كما كانت أسعار البترول منخفضة. إننا لا نُصدّر إلا بـ 20 مليار دولار في الوقت الذي تصل فيه صادرات دول قريبة من مستوانا مثل تركيا وجنوب أفريقيا وإندونيسيا بـ 150 و 200 مليار دولار في العام. وعلى الرغم من اعتمادنا على السياحة بكل الامكانيات التي نمتلكها، إلا أن سقوط الطائرة الروسية في شرم الشيخ كان له أكبر الأثر على هذا القطاع الحيوي والاقتصاد المصري بوجه عام. ولكن الفرق هذه المرة هو رئيس الجمهورية والحكومة. فقبل الإصلاح الاقتصادي، لم يكن القطاع العام والحكومة قادر على سداد مستحقات الشركاء الأجانب. وفي هذه المرحلة يجب علينا التركيز على تحسين التصنيع والتصدير وسد الفجوة في الموازنة العامة، وبالتالي توجيه المبالغ الجديدة لقطاعي الرعاية الصحية والتعليم.

ريتشارد: هل لي أن أقول أن هذا النظام يتحلى بالشجاعة؟

الوزير: بالطبع، كما أن لديه رؤية واضحة. فقد أصبحت أذون الخزان أداة لتمويل عجز الموازنة العامة بدلاً من اعتمادنا المكثف علي الديون والقروض.

ريتشارد: كيف يمكن تحقيق التوازن ما بين التمويل المحلي وهل هناك مخاطر يجب اخذها في الاعتبار؟

الوزير: بالتأكيد الدين الأجنبي كان من أجل تمويل الفجوة القائمة فقبل الثالث من نوفمبر، كان من الصعب أن يتصل بنا المستثمرون لطلب الاستثمار في مصر. ولكن الآن هناك طلب كبير ليس فقط على أذون الخزانة والاستثمار الأجنبي في مصر. فالمستثمر لا يأتي الا إذا كانت الإدارة سليمة حيث تعد أذون الخزانة أحد أهم الأدوات لجذب الاستثمار والثقة في الاقتصاد الوطني. فهناك توازن بين الموازنة العامة في بداية العام والدين المحلي في الوقت الحالي.

ترانس مصر: 14 شارع الثورة- الدور التاسع- الدقي- الجيزة- ت: 202 4748 5257 +202 3748 5254 | بريد الكتروني: diana.elassy@traccs.net

بيان إخلاء المسؤولية: تم كتابة هذه المادة الصحفية من واقع جلسات المؤتمر. وفي الوقت الذي بذلنا فيه كل الجهد والعناية الواجبة في الكتابة وتحري الدقة، إلا أنّ هذه المادة تم كتابتها لأغراض التوضيح والإيجاز، ولا يتحمل منظمو المؤتمر أية مسؤولية فيما يتعلق بمدى دقة هذه المادة المكتوبة. إنّ هذه المادة التحريرية عبارة عن ملخص استرشادي للجلسات الحية ولأغراض معلوماتية للوفود المشاركة في المؤتمر، وبالتالي لا يجب توزيعها أو اقتباسها منها أو استخدامها لأي غرض من الأغراض إلا بعد الحصول على إذن من مؤتمرات يورو موني www.euromoneyconferences.com

ريتشارد: كيف يمكن تغيير رؤية المواطنين في دفع الضرائب؟

الوزير: بالتأكيد لن يتمكن أحد من التهرب الضريبي، وقد قمنا بصياغة قانون للإسراع بعمليات الدفع.

ريتشارد: وماذا عن معدلات التضخم؟

الوزير: يمثل التضخم العدو الأول للموازنة العامة، والجهود التنموية. فمعدلات التضخم العالية تؤثر على تكاليف التشغيل والعمالة، وبالتالي على كافة بنود الموازنة. وقبل 2011 كان النظام يهتم بتلبية احتياجات المواطنين دون النظر لقدرة الموازنة العامة، وهو ما أدى لمشكلات كبيرة، وكان التجار يقومون ببيع السلع بأسعر أعلى، ولكننا عدنا الآن للمسار الصحيح وشهدت الأسواق تحسناً في الأسعار. وعلى مستوى الدين الخارجي، هناك برنامج بقيمة عشرة مليار دولار يستفيد من أسواق رأس المال. وهناك أخبار جيدة بخصوص الاستثمارات الأجنبية المباشر في قطاع الطاقة لأنها هامة جداً بالنسبة للصورة الكلية للاقتصاد المصري، هذا إلى جانب الاستثمار في قطاعات أخرى، حيث تتمتع مصر بتنوع اقتصادها وهو ما يتيح لها تنوع في الاستثمارات.

أنتوقع أننا سوف نرى مستوى جيد فالشركات والمستثمرين الأجانب للبلاد في زيادة مستمرة. فالمستثمر يبني انطباعه وحساباته عن أي اقتصاد على مدار 10-20 سنة. نريد أيضاً أن نتأكد أن الاستثمار يأتي في المجالات التي توفر الوظائف، بدلاً من التركيز على الاستثمارات الكثيفة للطاقة. وهناك نظرية تقول أن الاستثمار الأجنبي عندما يأتي متأخراً يستمر طويلاً. ومن بين نقاط القوة التي تتمتع بها مصر التعليم والصحة والتي تُعد نوعاً من البنية التحتية الناعمة وهناك بعض القيود على الاستثمار المباشر، ولكن تعمل الحكومة على تذليل العقبات لدعم هذه الاستثمارات في مجالي الصحة والتعليم. من ناحية أخرى، تنتظر مصر بكل اهتمام للتصنيع من أجل التصدير. ولا بد أن نراقب بشكل جيد التغييرات على المستوى التكنولوجي وخفض نسبة المواليد.

الفرق الواضح بين هذه الحكومة الحالية والنظام القديم. فمثلاً تسعى الحكومة الحالية لزيادة معدلات الشمول المالي من خلال عدة إجراءات منها مرتبات موظفي الدولة والمعاشات التي يتم دفعها عن طريق بطاقات الدفع، وتبسيط إجراءات الدفع عن طريق المحمول وغيرها من الإجراءات التي تكفل دمج أكبر عدد ممكن من المواطنين ضمن المنظومة المالية الرسمية.

نعمل أيضاً على ابتكار منظومة ضريبية مبسطة للشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي ليس لديها الثقافة المالية الكافية حتى يستطيعوا أن يتعاملوا مع المنظومة ببساطة. لقد تمكنا من خلال إجراءات الإصلاح الاقتصادي من خفض عجز الموازنة العامة والسيطرة على الأسعار والتضخم، وهو ما سيمكننا من سوف تحقيق معدل نمو يصل إلى 6%.